



ميثاق تنمية الجمعيات الوطنية ٢٠١٩

التزام جماعي بإقامة شبكة عالمية
من الجهات الفاعلة المحلية القوية



© الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر،
جنيف، ٢٠٢٠

يجوز اقتباس أي جزء من هذا المنشور أو استنساخه أو ترجمته
إلى لغات أخرى أو تكييفه بما يلبي الاحتياجات المحلية دون
إذن مسبق من الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر
والهلال الأحمر، شريطة الإشارة إلى المصدر بوضوح.
وتعود الملكية الفكرية لجميع الصور المستخدمة في هذا المنشور
إلى الاتحاد الدولي ما لم ينص على خلاف ذلك.

العنوان: صندوق بريد 303
CH-1211 جنيف 19
سويسرا
هاتف: +41 22 730 4222
فاكس: +41 22 730 4200
البريد الإلكتروني: secretariat@ifrc.org
الموقع الإلكتروني: NSD.support@ifrc.org

ميثاق تنمية الجمعيات الوطنية

التزام جماعي بإقامة شبكة عالمية
من الجهات الفاعلة المحلية القوية

نحن، الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، المكون من جمعياته الوطنية الأعضاء وأمانته، نجدد تأكيد التزامنا بتنمية الجمعيات الوطنية كسبيل إلى تعظيم تأثيرنا الإنساني الجماعي، وبأن نكون قادرين على بلوغ أهدافنا، وبتحسين تواصلنا وقدرتنا على التكيف مع تغيّر البيئة.

نلتزم بتوحيد جهودنا وتنسيقها من أجل دعم تنمية الجمعيات الوطنية عن طريق تسخير مواطن قوتنا الفردية والجماعية، ونلتزم بالخضوع للمساءلة إزاء بعضنا بعضاً وبصورة جماعية إزاء شركائنا والمجتمعات المحلية. ويتطلب ذلك تسخير موارد يمكن التنبؤ بها في الأجل الطويل لدعم تنمية الجمعيات الوطنية ووضعها في متناول الجميع.

ونلتزم باحترام الأدوار المحددة في هذا الميثاق وبالأسس السبعة التي ينبغي أن نسترشد بها لدعم تنمية الجمعيات الوطنية، ووضع جميع الأدوات اللازمة لضمان تركيز الدعم المقدم لتنمية الجمعيات الوطنية على الأولويات التي تحددها الجمعيات الوطنية وفروعها وفقاً للاحتياجات المحلية.

كما نلتزم بأن نتابع معاً التقدم المحرز ونتخذ جميع التدابير التصحيحية اللازمة لتحقيق أهدافنا والوفاء بولايتنا، وتحقيق رؤيتنا الجماعية بوصفنا شبكة عالمية من الجهات الفاعلة المحلية القوية.

لعاية الرؤساء والأمراء العامين،

في الوقت الذي نكتب فيه هذه الرسالة، وبعد الاحتفال بالذكرى المائة لتأسيس الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (الاتحاد الدولي) يجابه العالم جائحة جديدة، شبيهة بتلك التي واجهها خلال وباء الإنفلونزا في عام ١٩١٩ عند تأسيس الاتحاد الدولي، ولكنها مختلفة تماماً أيضاً عن سابقتها، حيث إن عالم اليوم بات أكثر ترابطاً. وهذه الحالة، التي لم يسبق لها مثيل في حياتنا، تؤكد إنسانيتنا المشتركة وتعزز الحاجة إلى الاستفادة من مواطن القوة المحلية والتضامن الجماعي للتصدي لتحديات جائحة عالمية.

إن الجمعيات الوطنية تقدم خدمات منقذة للأرواح في إطار مواجهة الكوارث وغيرها من الأزمات، من خلال أكثر من ١٤ مليون متطوع وشبكة عالمية تضم ١٧٠,٠٠٠ فرع تعمل في ظروف شديدة الصعوبة. كما تستكشف طرقاً جديدة لدعم المحتاجين بشكل أفضل من خلال التكيف السريع مع الظروف المتغيرة، وتلبية الاحتياجات الجديدة ومواجهة الطوارئ بمرونة كبيرة، والتواصل مع المجتمعات المحلية والاستفادة من تضامن الناس، واستكشاف طرق جديدة للعمل التطوعي، وزيادة قدرتها على العمل رقمياً بسرعة، والعمل معاً كشبكة واحدة، وكلها عناصر كرسها استراتيجيتنا للعقد ٢٠٣٠.

وقد كان الاتحاد الدولي، منذ إنشائه، مدفوعاً بهدف كامن واحد هو: تعزيز إمكانيات جمعياته الوطنية لتمكينها من الاضطلاع بولايتها الإنسانية. فتنمية الجمعيات الوطنية هي إحدى وظائفنا الأساسية. والطريقة المثلى لمعالجة الضعف هي دعم الجمعيات الوطنية لتصبح مُقدمة خدمات قوية ومستدامة. فمن شأن ذلك أن يضمن محافظة الجمعيات الوطنية على جدواها وفعاليتها واستدامتها، فضلاً عن قدرتها على التكيف المستمر مع الظروف المتغيرة والاحتياجات الناشئة.

وفي عالم محدود الموارد، يمثل الدعم المتبادل بين الجمعيات الوطنية أهمية قصوى في زيادة نتائجنا الجماعي والإسهام، بأقصى قدر ممكن، في إقامة مجتمعات أكثر تحكماً في مصيرها وأكثر مرونة. ويسرنا أن نطلعكم على ميثاق تنمية الجمعيات الوطنية (NSD Compact) الذي وافق عليه مجلس الإدارة في ديسمبر ٢٠١٩، والذي أعد بعد مشاورات مكثفة بين أعضاء الاتحاد الدولي. وتضمن وثيقة السياسة العامة هذه الاتساق في دعم تنمية الجمعيات الوطنية مع الأولويات التي تحددها كل جمعية وطنية، وتفادي ازدواج العمل أو الثغرات، وضمان عرض مهارات عالية الجودة تتناسب مع الطلب، والقدرة على توفير التعليم الذي يسهم في تحسين القدرات الجماعية والابتكار في الشبكة بأسرها.

وإن كان ميثاق تنمية الجمعيات الوطنية يخص أعضاء الاتحاد الدولي، فقد عملنا أيضاً بشكل وثيق مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر التي تدعم الالتزامات الأربعة والأسس السبعة التي يتضمنها. وبالإضافة إلى ذلك، ندعو الشركاء الخارجيين إلى الالتزام بنفس المبادئ ونشجعهم على القيام بذلك.

ويدعم ميثاق تنمية الجمعيات الوطنية أيضاً عدداً من الإنجازات الهامة التي حققها الاتحاد الدولي، مثل إطار النزاهة والمساءلة على نطاق الاتحاد، الذي يهدف إلى تعزيز الثقة من خلال صون النزاهة في ميدان العمل الإنساني، والمساءلة إزاء أصحاب المصلحة، وحماية فضاء العمل الإنساني.

واليوم، تكتسي التزامات هذا الميثاق أهمية كبرى حيث يواجه العالم بأسره الجوائح وخطر أزمة اقتصادية عالمية. ويُساهم متطوعونا في تحسين حياة الناس في وقت يتعذر فيه استنفار الطاقات في مختلف البلدان. إن أعمالهم، المترسخة في المجتمعات المحلية الضعيفة، تضمن الاضطلاع بعمل إنساني مبني على مبادئ، اليوم وغداً ودائماً. لذا، يجب ألا نألو جهداً لمواصلة بناء شبكة عالمية من الجهات الفاعلة المحلية القوية.

جاغان شاباغان
الأمين العام للاتحاد الدولي

فرانشيسكو روكا
رئيس الاتحاد الدولي

الغرض من ميثاق تنمية الجمعيات الوطنية



يتيح ميثاق تنمية الجمعيات الوطنية فرصة فريدة للاستثمار في أكبر شبكة عالمية من الجهات الفاعلة المحلية، بدعم عملها في تقديم الخدمات للمستضعفين بشكل دائم يراعي الالتزام بالمبادئ، وتوسيع نطاق تقديم الخدمات عند الحاجة لمواجهة الكوارث والأزمات.

يتألف الاتحاد الدولي من شبكة تضم ملايين المتطوعين في حوالي ١٦٥,٠٠٠ قسم وفرع ووحدة للصليب الأحمر والهلال الأحمر على الصعيد المحلي، في القرى والبلدات والمدن في جميع أنحاء العالم. وللإتحاد الدولي فروع في معظم أماكن العالم، بل إن الجمعيات الوطنية هي، في حالات عديدة، المنظمات الوحيدة التي تظل قادرة على العمل عندما يتداعى النسيج الاجتماعي، وتسهم في تغيير حياة الأشخاص الذين يعانون من الكوارث والأزمات والنزاعات التي طال أمدها. وسيستمر نمو دور الجمعيات الوطنية في مثل هذه الحالات، قبل وقوع حالات الطوارئ وأثنائها وحتى بعدها، مبدية انفرادها بالقدرة على تلبية الاحتياجات المتغيرة للسكان الذين تقدم خدماتها إليهم، على الصعيد الوطني، بل سينمو أكثر على المستويات المحلية في السنوات القادمة.

لا يحل ميثاق تنمية الجمعيات الوطنية محل إطار تنمية الجمعيات الوطنية الذي أُقر في عام ٢٠١٣^١، بل يستند إليه، ويركز على جزء من العمل الشامل المتعلق بتنمية الجمعيات الوطنية، ألا وهو دعم تنمية الجمعيات الوطنية، مُعرِّفًا إياه، ومُحدِّدًا الأدوار الأساسية لجعله دعمًا فعالًا.

ويهدف الميثاق إلى تفعيل إطار تنمية الجمعيات الوطنية الذي أُقر في ٢٠١٣.

ذلك الإطار الذي يعترف بانخراط جهات فاعلة عديدة في تنمية الجمعيات الوطنية، بما فيها الجهات الفاعلة في الحركة (الاتحاد الدولي باعتباره يؤدي دور الأمانة، إضافة إلى الجمعيات الوطنية الشريكة واللجنة الدولية للصليب الأحمر)، والجهات الفاعلة الخارجية أو الشركاء الخارجيون، مثل الحكومات الوطنية والمحلية، ووكالات التعاون الدولي، ووكالات الأمم المتحدة. ويحدد الإطار عوامل حاسمة قد تؤثر أيضاً، إيجابياً أو سلباً، في الجمعيات الوطنية، مثل أشكال التفاوت في القدرة والإمكانات المالية التي قد تحد من تحكّم الجمعية الوطنية بأنشطتها وتنميتها.

وبينما يشمل الإطار الأسلوب العام المتبع إزاء تنمية الجمعيات الوطنية، فإن ميثاق تنمية الجمعيات الوطنية يركز على مجال محدد من العمل المتعلق بتنمية الجمعيات الوطنية ألا وهو دعم تنمية الجمعيات الوطنية. ويعرّف الميثاق المقصود من دعم تنمية الجمعيات الوطنية ويحدد أسس تقديم الدعم الفعّال فضلاً عن الأدوار والمسؤوليات الأساسية الملقاة على عاتق أعضاء الاتحاد الدولي وكذا الجهات الفاعلة غير التابعة للحركة عند العمل معاً على تنمية الجمعيات الوطنية.

وينشد هذا الميثاق معالجة هذه الأشكال من انعدام الاتساق أو الازدواج أو أوجه القصور، ويعزز تماسك الدعم المقدم لتنمية الجمعيات الوطنية وإمكانية التنبؤ به في الاتحاد الدولي.

ويظل العمل معاً على نطاق شبكة الجمعيات الوطنية سمة مشتركة منذ أن نشأ الاتحاد الدولي قبل مائة عام. فما انفكت الجمعيات الوطنية تتعاون بأشكال شتى، عالمياً أو إقليمياً أو على صعيد ثنائي، وتتقاسم استراتيجيات عالمية وإقليمية من أجل بناء ركائز هذا التعاون. غير أن معالم هذا التعاون ظلت في الغالب تتشكل في السنوات الأخيرة من خلال المتطلبات التقليدية التي تحددها الجهات المانحة والمتلقيّة، حيث يطابق الدعم المقدم في الأجل القصير

^١ يستند الميثاق إلى إطار تنمية الجمعيات الوطنية الذي أُقر عام ٢٠١٣ الذي يُعرّف تنمية الجمعيات الوطنية على النحو الآتي: 'عملية ترمي إلى تحقيق الأمور التالية والمحافظة عليها: قيام منظمة تقدم، من خلال متطوعيها وموظفيها على نحو متواصل، خدمات ملائمة للمستضعفين في شتى أنحاء البلاد ما دامت هناك ضرورة لذلك، وتسهم في تعزيز الاتحاد الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر وفي تعزيز الحركة'. (الصفحة ٧)

برامج خارجية محددة سلفاً بدلاً من مطابقة الاحتياجات المحلية^٢. وقد أدى هذا الوضع في كثير من الأحيان إلى زيادة التشرذم والازدواجية وانعدام الاتساق.

يسهم الميثاق في تهيئة بيئة مواتية لتقديم دعم جيد يلبي الاحتياجات على نطاق أعضاء الاتحاد الدولي والحركة ككل، فيحشد من ثم الشبكة الموزعة ويحسن تأثيرنا الجماعي.

وقد أعد الميثاق لتوجيه الدعم المُقدّم على نطاق الاتحاد الدولي لتنمية الجمعيات الوطنية بغية تعظيم تأثير جهود جميع الأطراف، ويتيح الإطار المرجعي اللازم للتنسيق الفعّال بين مكونات الحركة الذي يتضمن الدعم الذي تقدمه اللجنة الدولية للصليب الأحمر للجمعيات الوطنية من أجل تميمتها وتعزيز قدراتها، والتوصل من ثم إلى تحسين تأثير الحركة في المجال الإنساني بوجه عام.

ويؤكد الميثاق من جديد دور أمانة الاتحاد الدولي في دعم نهج منسق مشترك إزاء تنمية الجمعيات الوطنية^٣.

ويعترف ميثاق تنمية الجمعيات الوطنية بالدور الدستوري للجنة الدولية للصليب الأحمر في تعزيز قدرات الجمعيات الوطنية على التأهب للنزاعات المسلحة والتصدي لها^٤، وبالمسؤولية الدستورية الدائمة للجنة الدولية عن الحفاظ على الأنشطة القائمة على احترام المبادئ وتعزيزها في مجال العمال الإنساني.

ويتعاون الاتحاد الدولي مع اللجنة الدولية على العمل على تعزيز القاعدة القانونية والتنظيمية للجمعيات الوطنية، بما في ذلك من خلال اللجنة المشتركة للنظم الأساسية. ويعترف ميثاق تنمية الجمعيات الوطنية بالهدف المؤسسي للجنة الدولية فيما يتعلق بتنمية الجمعيات الوطنية ويدعو إلى المواءمة الوثيقة داخل الحركة^٥، كما يسعى إلى تمكين جميع الجمعيات الوطنية من تسخير كامل إمكانات شبكة المتطوعين الراشدين في مجتمعاتها، ومعرفة احتياجاتهم والعمل على تلبيتها، بتوفير الخدمات السديدة أو أداء دور رئيسي في حال وقوع كارثة أو أزمة. وتشكل تنمية الجمعيات الوطنية دعامة للبرامج وترسي الأساس التنظيمي لتطبيق المعايير ومستويات الجودة العالمية في مجال التأهب للكوارث والأزمات ومواجهتها.

^٢ 'قد توجه الجمعيات الوطنية الأجنبية بأولويات حكوماتها الممولة وأولويات الجمعيات الوطنية المحلية، وقد يتعارض التركيز خارج أهداف المشروع مع مصالح الجمعية الوطنية المحلية. والمتوقع من المندوبين الأجانب أن يعطوا الأولوية لإنجاز «مشروعاتهم هم». وكثيراً ما لا يكونون ملمين أو مدربين بشأن كيفية مساعدة الجمعية الوطنية المحلية في الاستجابة الإنسانية للأزمات.' (استعراض استراتيجيات الاتحاد الدولي حتى عام ٢٠٢٠ في منتصف مدة تنفيذها، التقرير النهائي، الصفحتين ٤٥ و٤٦، الفقرة ١٦٦، يمكن الاطلاع عليه عبر الرابط: <https://www.ifrc.org/ar/publications-and-reports/evaluations/> ويتردد صدى ذلك مع البيئة الخارجية: '... من الواضح أن النماذج الحالية للتمويل والشراكة في المجالين الإنساني والإمائي غير عملية. فالأصوات المحلية والوطنية مهمشة، وتلقى المنظمات معاملة غير متساوية، كما أن أساليبنا الحالية لا تستثمر كثيراً في تعزيز قدرة المجتمع المدني على الاستجابة واستدامته في الأجل الطويل.' (بول، ل. 'تحويل الخطابة إلى موارد: تحويل تمويل المجتمع المدني في عالم الجنوي، ورقة استراتيجية الشبكة الوشيكة، تقرير عام ٢٠١٨).

^٣ كما هو مبين في الديباجة والوظائف المبينة في دستور الاتحاد الدولي (يمكن الاطلاع عليه عبر الرابط: https://media.ifrc.org/ifrc/wp-content/uploads/sites/5/2020/02/01_IFRC-Constitution-2019-EN.pdf وفي النظام الأساسي للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر الذي اعتمدته المؤتمر الدولي الخامس والعشرون في عام ١٩٨٦ وُعُدّل في عامي ١٩٩٥ و٢٠٠٦ (يمكن الاطلاع عليه عبر الرابط: <https://www.icrc.org/ar/doc/assets/files/other/mvt-statutes-arabic.pdf>).

^٤ يشمل ذلك إطار الوصول الآمن والمجالات البرنامجية مثل إعادة الروابط الأسرية أو نشر القانون الدولي الإنساني.

^٥ استراتيجية اللجنة الدولية للصليب الأحمر للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٢: <https://www.icrc.org/ar/publication/4354-icrc-strategy-2019-2022>; وسياسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر بشأن التعاون (٢٠٠٣): <https://www.icrc.org/en/doc/resources/documents/article/other/5ssf3w.htm>.

وتمكن تنمية الجمعيات الوطنية المتطوعين من التقيد بالمبادئ الأساسية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، بما يدعم الجمعيات الوطنية وفروعها لتكون جهات فعّالة ومساهمة في تعزيز المجتمع المدني.

ويتيح ميثاق تنمية الجمعيات الوطنية فرصة فريدة لاستخلاص الدروس وتقاسمها على نطاق الشبكة، بما يهيئ بيئة مؤاتية لدعم جيد بين الأقران يلبي الاحتياجات ويشمل جميع أعضاء الاتحاد الدولي.

وتوجد اليوم أدلة متزايدة على ضرورة اتخاذ مزيد من الإجراءات لاستيعاب الكم الهائل من المعارف وتسخيرها محلياً، باغتنام الفرص المتاحة للترابط من أجل الاستفادة من القدرات الموجودة ودعمها. وتمشياً مع التزام الحركة تجاه مبادرة الصفقة الكبرى المقطوعة أثناء مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني، بما في ذلك أهمية ضرورة الاستثمار في الجهات الفاعلة المحلية، يهدف الميثاق إلى إبراز هذا الكم الهائل من التجارب والأعمال المبتكرة وإتاحته للشركاء.

تعريف دعم تنمية الجمعيات الوطنية في الميثاق

لأن كان الإطار يُعرّف تنمية الجمعيات الوطنية بعبارات عامة (انظر الحاشية ١)، ليس هناك تعريف متفق عليه لمسألة دعم تنمية الجمعيات الوطنية. وعليه، يسعى هذا الميثاق إلى سد هذه الفجوة.

ويعرف الميثاق دعم تنمية الجمعيات الوطنية باعتباره:

أي دعم تقدمه جهة فاعلة خارجية لجمعية وطنية، بناءً على طلب الجمعية الوطنية وأولوياتها، ويُقصد منه الإسهام في مساعدة الجمعية الوطنية على أن تكون وتظل منظمة مستدامة قادرة على تقديم خدمات مجدية وجيدة وفي المتناول مع الالتزام الكامل بالمبادئ الأساسية“.

ولذلك يشمل دعم تنمية الجمعيات الوطنية جميع الجهود التي تبذلها الجهات الفاعلة الأخرى لدعم مساعي الجمعية الوطنية من أجل زيادة الجدوى والنوعية والتغطية والاستدامة في ما تقدمه من خدمات. ويشمل ما يسمى عادة 'بناء القدرات أو تعزيزها أو تحسينها أو تقاسمها، أو 'التطوير التنظيمي' أو 'استعراض الأقران، والاستثمار المادي/المالي'.

أربعة التزامات من أجل الاستثمار الجماعي وتقاسم الأدوار والمسؤوليات لدعم تنمية الجمعيات الوطنية

تتطلب تحديات المستقبل التزاماً متجدداً على نطاق اتحادنا الدولي بتعزيز شبكتنا من الجهات الفاعلة المحلية على نحو متسق ومتناسك ويتيح إمكانية التنبؤ، يدعم بعضها بعضاً لكي تتكيف وتبتكر وتقيم الروابط وتتعلم، ولكي يتسنى لها، وهذا هو الأهم، أن تقدم خدمات مجدية ومستدامة للمستضعفين. ويقتضي ذلك إجراءات منسقة وأفكاراً جديدة واستثماراً كبيراً في تنمية الجمعيات الوطنية والتعلم من التجارب الحالية والمستقبلية.

أربعة التزامات

يتبع دعم تنمية الجمعيات الوطنية مُطاً يركز على الاحتياجات والأولويات الاستراتيجية التي تحددها الجمعية الوطنية حيث تحتاج إلى الدعم، وعلى توفير الدعم من جانب الشريك الخارجي. ولكي تكون أشكال التعاون المنبثقة من هذه الشراكات فعّالة، يجب أن يستند جميعها إلى احتياجات محددة بوضوح من ناحية الطلب، وإلى عرض واضح للمهارات والكفاءات ذات الجودة المناسبة من ناحية العرض، والمطابقة السليمة بينهما. ويجب أن يكون هذا الدعم بأكمله أيضاً ذا جودة مناسبة، وأن يكون منسقاً ويتفادى الازدواج. وأخيراً، ينبغي استخلاص الدروس من هذا الدعم والإسهام من ثم في زيادة قوة الاتحاد الدولي والحركة. وعليه فإن الميثاق يحدد أدوار الجمعيات الوطنية وشركائها وأمانة الاتحاد الدولي فيما يتعلق بدعم تنمية الجمعيات الوطنية. وكما أن هذه الالتزامات ملزمة للجمعيات الوطنية وأمانة الاتحاد الدولي، فيُنتظر من الشركاء الخارجيين اتّباع هذه الالتزامات عند انخراطهم في أنشطة دعم تنمية الجمعيات الوطنية.

الالتزام ١

تحسين تحديد أولويات الجمعيات الوطنية فيما يتعلق بتنميتها



تتولى كل جمعية وطنية زمام أمور تنميتها وتحمل المسؤولية عن ذلك. كما تتحمل قيادة الجمعية الوطنية المسؤولية عن ضمان أهلية الجمعية الوطنية للوفاء بالغرض منها وقدرتها على تحديد أولويات تنميتها.

ويمكن تحديد الأولويات بطرق مختلفة عديدة باستخدام أدوات التقييم الذاتي التي أعدها الاتحاد الدولي إلى جانب الأدوات الأخرى التي وضعها كيانات من داخل الحركة وخارجها، فضلاً عن التوصيات المنبثقة من عمليات التدقيق الخارجي^٦ وفيما يتعلق بالقاعدة القانونية للجمعيات الوطنية (بأخذ التوصيات التي قُدمت على أثر مراجعة النظم الأساسية للجمعيات الوطنية في عين الاعتبار). واستناداً إلى ذلك، تضع جمعيات وطنية كثيرة خطة عمل لمعالجة الأولويات المحددة للتحسين، ولمراجعة خططها الاستراتيجية القائمة عند الاقتضاء.

وثمة أدوات إضافية أيضاً تتيح للجمعية الوطنية مجموعة قيمة من مجالات التحسين في الخدمات أو البرامج التي يمكن اتخاذ إجراءات بشأنها، ولإشراك الشركاء عند الحاجة إلى دعم خارجي^٧. ويمكن أن تسهم الأدوات المذكورة أعلاه في اتباع نهج أشمل وتيسر التنسيق والتكامل.

وقد تختار بعض الجمعيات الوطنية صياغة هذه الأولويات ضمن خططها الاستراتيجية، بينما يفضل بعضها الآخر وضع خطة منفصلة لمعالجة هذه الأولويات الداخلية التي تدعم أهداف البرامج والخدمات. وبغض النظر عن الأسلوب المتبع، ينبغي للجمعيات الوطنية أن تناقش أولويات تنميتها وتتفق عليها، وأن تُقر مسار العمل اللازم لمعالجة أولويات التنمية تلك وتعميمها على نطاق واسع داخل الجمعية الوطنية. وما أن تُحدد الاحتياجات تحديداً واضحاً وتُقرّر الأولويات، تُعَيّن الجمعية الوطنية أيّ الأولويات يمكن أن تفي بها بفضل قدراتها، وأيّها يتطلب دعماً خارجياً.

^٦ يشمل ذلك عمليات تقييم القدرات التنظيمية وتصديقها، وكذلك عمليات التقييم الذاتي لتقييم القدرات التنظيمية للفروع، التي تعطي للجمعيات الوطنية صورة شاملة عن حالتها والمجالات التي يلزم تحسينها على الصعيدين المركزي والمحلي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن كل الجمعيات الوطنية مُلزمة بالخضوع لتدقيق خارجي سنوي لحساباتها، ويمثل كثير منها لهذا التدقيق الذي تجريه شركات معتمدة لتدقيق الحسابات. وتفيد نتائج هذه العمليات أيضاً في تحديد الثغرات والاحتياجات والأولويات الهامة للاستثمار في المنظمة بغية تمكينها من تقديم خدمات أكثر جدوى واستدامة. وتقدم التوجيهات المنقحة الخاصة بالنظم الأساسية للجمعيات الوطنية (٢٠١٨) فرصاً إضافية للجمعيات الوطنية لتحديد أولوياتها الإنمائية.

^٧ هي مجموعة من أدوات التقييم الذاتي الإضافية المتاحة للجمعيات الوطنية، بما في ذلك أداة التأهب لمواجهة الطوارئ، فضلاً عن أدوات محددة بشأن مجالات فنية تشمل الاتصالات واللوجستيات والبرمجة النقدية، على سبيل المثال لا الحصر. ويسهم إطار الوصول الآمن الذي وضعته اللجنة الدولية للصليب الأحمر مع الجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي في تنمية الجمعيات الوطنية من خلال استرعاء الانتباه إلى مواطن الضعف التنظيمية الخاصة بالسياق، من خلال منظور القبول والأمن والوصول.

وفي سياق هذه العملية المتمثلة في تحديد أولويات الجمعية الوطنية فيما يتعلق بدعم تنميتها، يعرض الميثاق الالتزامات التالية:

- **تحدد الجمعية الوطنية في بلدها توجهها الاستراتيجي العام وتضع أولوياتها وتتقيد بها، فتعمل على نحو استباقي مع الشركاء لضمان تركيزهم على الأولويات المحددة. وإذا وضعت الجمعية خطة لتنميتها على الصعيد القطري، فإنها تتقاسمها مع شركائها المحتملين من داخل الحركة ومن خارجها الذين يسترشدون بها للعمل على تحديد السبل الكفيلة بأن يضيف دعمهم أفضل قيمة لجهود تنمية الجمعية الوطنية. وفي حالة الافتقار إلى تلك الخطة، ينبغي للجمعية الوطنية أن تنظر في وضعها أو أن تبيّن لشركائها، على الأقل، الأولويات المتعلقة بتنميتها على أساس الأدلة مع الإشارة إلى الخطوات الطويلة الأجل المؤدية إلى اعتمادها على ذاتها. وتنسق الجمعية الوطنية جميع أشكال الدعم الخارجي التي تتلقاها (بدعم من أمانة الاتحاد الدولي عند الاقتضاء)، وتحرص على أن تستخدم بكفاءة كل ما تتلقاه من دعم وعلى أن يسهم هذا الدعم في تحقيق الأهداف الإنمائية للجمعية الوطنية بوجه عام.**
- **تقع على عاتق الجمعيات الوطنية الأخرى، عندما تضطلع بدور الشركاء، مسؤولية الإسهام في تعزيز جمعية وطنية بما يتماشى مع أولويات هذه الجمعية ويتسق مع خطة تنميتها. ويمكن أن يشمل ذلك اتخاذ خطوات استباقية لتفادي ازدواج الجهود أو تركيزها في المجالات ذاتها فضلاً عن الاستعداد لإعادة تنسيق دعمها من أجل الحد من تلك المخاطر. ويتعين على الجمعيات الوطنية الأخرى، عندما تضطلع بدور الشركاء، أن تكفل تمتعها بالقدرات والخبرات اللازمة للاستجابة للأولويات المحددة، والعمل بشكل جماعي لحشد تلك الخبرات والموارد من الشركاء من التابعين / غير التابعين للحركة، وأن تكون على استعداد للمشاركة في آليات التنسيق القطرية.**
- **يُنْتَظَر من الشركاء الخارجيين (غير التابعين للحركة)، عند العمل مع جمعية وطنية، احترام أولويات الجمعية الوطنية التي يعتزمون التعاون معها وتنسيق عملهم بما يتماشى معها، وإدراج أي دعم في إطار الخطة القطرية المتفق عليها لتنمية الجمعية الوطنية، والمشاركة في آليات التنسيق القطرية.**
- **تدعم أمانة الاتحاد الدولي الجمعية الوطنية وقيادتها في عملية تحديد الاحتياجات والأولويات والتخطيط. ومن أجل تهيئة بيئة مواتية لإقامة الشراكات، فيمكن أن يشمل ذلك دعم وضع الخطة القطرية لتنمية الجمعية الوطنية، ودعم الجمعية الوطنية من أجل تنسيق جميع أشكال التعاون. ويمكن تنفيذ ذلك، عند الاقتضاء، بما يتماشى مع ممارسة القيادة المشتركة، وفقاً لمن يكون في الوضع الأفضل في ظل سياق محدد أو مجال معين.**

الالتزام ٢ الكفاءات التي تطابق الاحتياجات



لدى كل جمعية وطنية مواطن قوة وكفاءات بالإضافة إلى احتياجات أو ثغرات. ويمثل تحديد مواطن القوة تلك وإتاحتها على نطاق الشبكة جزءاً من ثقافة الاتحاد الدولي وتقاليد التنظيمية. ولذلك فمن الضروري للجمعيات الوطنية أن تحدد الكفاءات التي لديها أو ترغب في تنميتها، لكي يتسنى لها أن تقدم الدعم إلى الجمعيات الوطنية الأخرى. ويشمل ذلك تقديم الدعم في حالات الطوارئ.

كما تمثل جودة الدعم المقدم لتنمية الجمعيات الوطنية عاملاً حاسماً لأهمية أيضاً للنجاح - فوحدها المهارات والكفاءات والقدرات من المستوى والنوع المناسبين كفيلة بأن تهيئ الدعم السليم لتعزيز القدرات وتسهم في زيادة التأثير. وجعل هذا الدعم قابلاً للتنبؤ به التزام رئيسي سيمكّن من إقامة شراكات أشد فعالية وتحسين تنمية الجمعيات الوطنية.

ولا ينبغي التهوين من أهمية الثقافات المختلفة، بما فيها الثقافات التنظيمية، عند تقديم الدعم لتنمية الجمعيات الوطنية، فهي عنصر أساسي في دعم الأقران. وستكفل أمانة الاتحاد الدولي، من خلال هيكلها الميداني، مراعاة هذا الجانب عند تقديم عرض من عروض الدعم من أجل مطابقة الاحتياجات. وفي العديد من الحالات، يكون أفضل أشكال الدعم أقربها، أي الدعم المقدم من داخل البلد نفسه أو من بلد مجاور، أو من بيئة تشترك في خصائص أو تحديات مماثلة (مثل التعاون فيما بين بلدان الجنوب)، لأنه ينطوي على ميزة خفض تكاليف المعاملات، وهو ملائم بالفعل ثقافياً ولغوياً، ومتسق مع القواعد والقوانين الوطنية. وفي حالات أخرى، قد لا تكون تلك المهارات والكفاءات متاحة على الصعيد المحلي، لا سيما في السياقات المعقدة، ويلزم من ثم تقديم دعم دولي.



وفي سياق تطوير الكفاءات، يحدد الميثاق الالتزامات التالية للجمعيات الوطنية وأمانة الاتحاد الدولي والشركاء الخارجيين:

■ تحدد جميع الجمعيات الوطنية مجالات الخبرة التي تتمتع فيها بقيمة مضافة أو كفاءة بعينها يمكن أن تكون مجدية للجمعيات الأخرى.

■ يتعين على الجمعيات الوطنية الأخرى التي تعتزم عرض خبرتها كجمعية وطنية شريكة أن تركز على مجالات خبرتها. ومن أجل تعظيم كفاءة الحركة وتأثيرها، فيتعين عليها التنسيق مع أمانة الاتحاد الدولي من أجل إتاحة التنسيق في استخدام هذه الخبرات وإمكانية التنبؤ به بين الأعضاء. وعندما تدعو الحاجة إلى الاستثمار لتطوير تلك الكفاءات من أجل التعاون الدولي، ينبغي للجمعيات الوطنية أن تخصص الموارد اللازمة لذلك. ويمكن أن تشمل تلك الموارد الاستثمار في البحث والتطوير استناداً إلى الدروس المستخلصة وتيسير الدعم القائم على الأدلة.

■ يعمل الشركاء الخارجيون (غير التابعين للحركة) بالفعل مع الجمعيات الوطنية، ويضم هؤلاء الشركاء عدداً من وكالات الأمم المتحدة فضلاً عن شركاء من القطاع الخاص. وعليه، ينبغي أن تشمل آليات التنسيق على الصعيد القطري جميع الشركاء. ويُدعى الشركاء الخارجيون الذين يعتزمون العمل مع جمعية وطنية إلى المشاركة في آليات التنسيق التي تقودها الجمعية الوطنية على الصعيد القطري. ويُنتظر منهم تحديد مجالات اختصاصهم التي يمكن أن تدعم تنمية الجمعية الوطنية، وحيث يرون أن لديهم قيمة مضافة/كفاءة محددة، وحيث يكونون على استعداد للاستثمار أو رهن الإشارة لدعم الجمعية الوطنية التي يعتزمون التعاون معها.

■ تدعم أمانة الاتحاد الدولي تطوير الكفاءات داخل الجمعيات الوطنية، وتكفل اتساقها وتوافقها مع كفاءات الشركاء الخارجيين (غير التابعين للحركة)، مع الحرص على جودة تلك العملية وإمكانية التنبؤ بها واستدامتها. وتسهم أمانة الاتحاد الدولي في تحديد الجهات الفاعلة، مبرزة الجهات التي تملك الكفاءات والقدرات والموارد والرغبة اللازمة لتقاسم مهاراتها في مجال معين. وتيسر الاتصال بين الجمعيات الوطنية فضلاً عن الشركاء الخارجيين، وتقدم مجالات الخبرة التي تحتاج إلى مزيد من التطوير في المستقبل وفقاً للاحتياجات المحددة. وتقع على عاتق أمانة الاتحاد الدولي مسؤولية ضمان التماسك والاتساق والتكامل بين جميع المناطق. وتتعاون أمانة الاتحاد الدولي مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، عند الاقتضاء، من أجل تعزيز التعاون الأمثل.

وبعبارة أدق، فإن هذا الميثاق يؤكد مجدداً أنه من الضروري تكييف أنشطة الدعم وفقاً للأولويات التي حددتها الجمعية الوطنية التي تطلب الدعم. ومع ذلك، فهناك ثلاثة مجالات عمل رئيسية يحتاج تحسينها إلى استثمار جماعي على النحو الذي حدده مجلس إدارة الاتحاد الدولي، وهي: التطوع، والنزاهة والشفافية والمساءلة، والاستدامة المالية. وتنطوي هذه المجالات الرئيسية الثلاثة على التركيز على تنمية القدرات القيادية كشرط للنجاح.

التطوع

التطوع مبدأ من المبادئ الأساسية السبعة لحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر^٨. ويتحلى المتطوعون بقيم الحركة ويعززونها وهم في صميم جميع إجراءاتها. ويجسد المتطوعون العمل المجتمعي والمساءلة. وهم قدوة لغيرهم، وغالباً ما يضحون بحياتهم لإنقاذ الغير.

وتتيح الجمعيات الوطنية للمتطوعين فرصاً لتقديم الخدمات، ويجب عليها أن تعطي الأولوية لإدارة رشيدة للعمل التطوعي تسهم في زيادة السرعة والمرونة وتنويع فرص المشاركة، بما في ذلك سلامة وأمن المتطوعين الذين يوجدون في صميم الأعمال والخطط الرامية إلى تنمية الجمعيات الوطنية. ووجود قاعدة متينة من المتطوعين وإدارة رشيدة لعملهم يمكنان بدورهما الجمعية الوطنية من الوفاء بمهامها.

وقد التزم تحالف التطوع، الذي يهدف إلى إشراك المتطوعين وجذبهم وحمايتهم على نحو أفضل، بتعزيز وتمكين قاعدة المتطوعين لدى الجمعيات الوطنية، وهو بذلك شريك رئيسي في تنمية الجمعيات الوطنية والتزام يحظى بالأولوية في الميثاق.

وجميعنا متفقون على إعطاء الأولوية لمسألة التطوع في الجمعيات الوطنية في مجالات من قبيل ما يلي، على سبيل المثال لا الحصر:

- إيجاد طرق جديدة لإشراك المتطوعين (بما في ذلك التطوع الإلكتروني والتطوع المؤسسي والتطوع التلقائي)،
- إدارة البيانات المتعلقة بالتطوع،
- سلامة المتطوعين ورفاههم (بما في ذلك التطوع في حالات الطوارئ).

٨ 'الخدمة التطوعية. الحركة منظمة إغاثة تطوعية لا تحركها الرغبة في الكسب بأي حال من الأحوال'.

النزاهة والشفافية والمساءلة

تخضع الجمعيات الوطنية للمساءلة أمام المجتمعات المحلية والأشخاص الذين تسدي خدماتها إليهم، وتلتزم، بصفتها أعضاء في الاتحاد الدولي، باعتماد ثقافة المساءلة والشفافية والإدارة الرشيدة. ويقع عليها التزام بتقديم خدمات عالية الجودة، وتسخير الموارد بأشد الطرق فعالية وكفاءة، بما يتماشى مع المبادئ الأساسية لحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

وتُعرّف النزاهة في سياسة الاتحاد الدولية بشأن النزاهة باعتبارها 'مدى تحكم الجمعيات الوطنية واتحادها الدولي في إرادتهم وقدرتهم على العمل وفقاً لأهدافهم وسياساتهم ومعاييرهم المعلنة في الامتثال الكامل للمبادئ الأساسية للحركة'. وتشمل انتهاكات النزاهة المسؤوليات الفردية والتنظيمية وتنطوي على تحديات داخلية وخارجية.

وتلتزم الجمعيات الوطنية بوضع سياسات وإجراءات داخلية لحماية نزاهتها، وتتعرف بضرورة ضمان نزاهتها الجماعية، وأهمية معالجة قضايا النزاهة في مرحلة مبكرة. وإذا عجزت عن حل هذه القضايا، يجب عليها أن تلتزم الدعم وفقاً لآليات الاتحاد الدولي المعمول بها مثل لجنة الامتثال والوساطة، فضلاً عن عمليات الحركة وممارساتها المتفق عليها، بما في ذلك اللجنة المشتركة بين الاتحاد الدولي واللجنة الدولية المعنية بالنظم الأساسية للجمعيات الوطنية بشأن تعزيز قاعدتها القانونية والتنظيمية وأطر السياسات ذات الصلة.

وجميعنا متفقون على إعطاء الأولوية لمساءلة الجمعيات الوطنية وشفافيتها ونزاهتها في مجالات من قبيل ما يلي:

- إدارة المخاطر المرتبطة بالنزاهة، بما في ذلك الأساس القانوني والدور المساعد والمشورة القانونية ووضع السياسات،
- دعم النظم لوظائف التخطيط والرصد والتقييم والإبلاغ والتمويل والموارد البشرية وتكنولوجيا المعلومات واللوجستيات والاتصالات،
- المساءلة، بما في ذلك المساءلة عن الخدمات والبرامج أمام المجتمعات المحلية المستضيفة والشركاء التابعين للحركة والجهات المانحة وعمليات التدقيق الداخلي والخارجي.

الاستدامة المالية

تكتسي الاستدامة المالية أهمية حيوية لتمكين الجمعية الوطنية من زيادة جودة خدماتها وتوسيع نطاقها، والاستجابة لحالات الطوارئ الإنسانية المفاجئة، والتعلم والابتكار والتكيف مع التحديات المستقبلية. ومقدور الجمعية الوطنية المستدامة مالياً أن تجتذب وتدير ما تحتاج إليه من موارد مالية لتقديم خدماتها الإنسانية الأساسية وتدير أجهزة حكمها وعملياتها الإدارية. وهي تدير المخاطر المالية لضمان تمتعها بحرية تحديد وتلبية الاحتياجات الإنسانية التي توليها أولوية في الحاضر وفي المستقبل. ولكي تحقق الجمعية الوطنية الاستدامة مالياً، يجب أن تكون مُصمّمة تنظيمياً بما يضمن أن تكون برامجها وهياكلها وأجهزتها حكمها وعملياتها الإدارية قادرة على الأداء، وأن يكون لديها نظم إدارة مالية فعّالة لتمكينها من اتخاذ القرارات الاستراتيجية القائمة على الأدلة، وأن تتاح لها سبل الحصول على طائفة من أشكال التمويل، بما في ذلك الأموال غير المقيّدة.

ومن ثم، فجميعنا متفقون على إعطاء الأولوية لمسألة دعم الاستدامة المالية للجمعيات الوطنية في مجالات من قبيل ما يلي:

- دعم الجمعيات الوطنية من أجل تحليل تنظيماتها، والتطور نحو طرق عمل أكثر كفاءة من الناحية المالية،
- دعم تطوير مهارات متينة في مجال الإدارة المالية، بما في ذلك القدرة على بناء احتياطات مالية والحفاظ عليها، وتقييم المخاطر المالية وإدارتها، والتخطيط المالي، وإدارة التكاليف العامة وتمويلها على نحو استراتيجي،
- دعم تنمية القدرات في مجال إدراج الدخل تجارياً (عن طريق بيع السلع أو الخدمات لإعادة استثمار الربح في تكاليف تشغيل الجمعية الوطنية أو تكاليف تقديم الخدمات)،
- دعم تنمية القدرات في مجال جمع الأموال (التبرعات والمنح والمساهمات، والسلع أو الخدمات المقدمة بموجب عقود مع الحكومة كخدمات التعليم أو الخدمات الصحية، واستكشاف أساليب التمويل المبتكر مثل التمويل الجماعي، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، وضرائب التضامن، ومقايسة/خفض الديون، وسندات التأثير الاجتماعي، وسندات الكوارث، وغير ذلك، على سبيل المثال لا الحصر.



الالتزام ٣ تنسيق الدعم الفعال لتنمية الجمعيات الوطنية



بغية تعظيم فعالية جميع أشكال الدعم المقدمة من جميع الشركاء لتنمية الجمعيات الوطنية، لا بد من تنسيقها مع الاحتياجات الإنسانية وولاية الجمعية الوطنية وأولوياتها.

وفي رأي الميثاق، أن عمل جهات فاعلة متعددة، لها برامج مختلفة وربما متضاربة، مع جمعية وطنية ما بطريقة غير منسقة، يمكن أن يشكل خطراً على استقلال الجمعية الوطنية، فيهددها ويهدد فعاليتها التشغيلية واستدامتها في الأجل الطويل. وتنطوي الأساليب غير المنسقة على خطر تقويض قدرات الجمعية الوطنية بدلاً من تعزيزها، وإرباك الجهات المانحة والجهات الفاعلة غير التابعة للحركة. ويجب أن تركز تنمية الجمعيات الوطنية على اتباع نهج منسقة وبناء أوجه التآزر، لضمان الفعالية التشغيلية للجمعيات الوطنية واستدامتها في الأجل الطويل.

ولدى الشركاء الخارجيين مصلحة حقيقية في دعم الجمعيات الوطنية، ما داموا يدركون نطاق عملها وتأثيرها على الصعيد المحلي. ومن المهم الأخذ في الاعتبار أن بعض الشركاء الخارجيين (غير التابعين للحركة) قد لا يكون لديهم فهم تام لكيفية عمل الجمعية الوطنية (مثل قاعدة المتطوعين فيها، أو وضعها كجهات مساعدة في مجال العمل الإنساني أو الشبكة العالمية أو المبادئ الأساسية)، وأن ليست كل الجمعيات الوطنية مطلعة على سبل عمل شركات القطاع الخاص أو وكالات الأمم المتحدة أو الأوساط الأكاديمية على تطوير اتصالات أفضل وتفاهم متبادل.

وأخيراً، يجب على الشركاء تخفيض التكاليف الإدارية إلى أدنى حد، وضمان تخصيص الموارد بطريقة منصفة لتعزيز القدرات المحلية، بما في ذلك الإنصاف في توزيع التكاليف العامة، بما يتماشى مع التزامات مبادرة الصفقة الكبرى.



وفي سياق تنسيق تنمية الجمعيات الوطنية، يحدد الميثاق الأدوار التالية للجمعيات الوطنية وأمانة الاتحاد الدولي والشركاء.

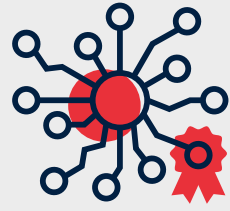
■ **تحدد الجمعية الوطنية** في بلدها أولوياتها وتتقيد بها، وترفض عروض المشاريع أو البرامج التي لا تلائم خططها وأولوياتها. وتقع على عاتق الجمعية الوطنية مسؤولية قيادة أعمال التنسيق مع شركائها عن طريق عقد اجتماعات منتظمة معهم بشأن الدعم اللازم لتنميتها، وتقاسم خطة تنميتها وأولوياتها الإنمائية معهم الشركاء، وتيسير وضمان التقارب بين جميع الشركاء حول الأهداف المشتركة المتفق عليها، والعمل معاً على رصد التقدم المحرز أو اتخاذ التدابير التصحيحية عند الاقتضاء.

■ **تحرص الجمعيات الوطنية الأخرى**، عندما تضطلع بدور الشركاء، على أن تراعي جميع أشكال دعم البرامج الاحتياجات طويلة الأجل لتنمية الجمعية الوطنية، وتكفل تنسيق دعمها ومواردها مع خطة الجمعية الوطنية وأولوياتها فيما يتعلق بتنميتها. وتتولى الجمعيات الوطنية الأخرى، عند الاضطلاع بدور الشركاء، خفض تكاليف المعاملات إلى أدنى حد، وتكفل تخصيص الموارد بطريقة منصفة لتعزيز القدرات المحلية، بما يتماشى مع التزامات مبادرة الصفقة الكبرى. وتتفادى الازدواج مع جهود الشركاء الآخرين، وتسعى إلى تقليص أعباء التقارير التي تقع على عاتق الجمعية الوطنية التي تتعاون معها بالتقيد بمعايير مشتركة لتقديم التقارير، وتستخدم أدوات الاتحاد الدولية وأساليبه في التعاون.

■ **ويحث الميثاق الشركاء الخارجيين (غير التابعين للحركة)** على الامتناع عن النظر إلى الجمعيات الوطنية باعتبارها 'جهات شريكة في التنفيذ' فحسب، وتفادي فرض برامجهم على شركاء الجمعية الوطنية. ويُنتظر من الشركاء الخارجيين، بدلاً من ذلك، احترام التزام الجمعية الوطنية بالعمل الإنساني القائم على المبادئ، وتنسيق دعمهم وفقاً لأولويات الجمعية الوطنية، وهم مدعوون إلى الالتزام بالخبرات والموارد لتعزيز الجمعية الوطنية بالمساعدة على خفض تكاليف المعاملات.

■ **تؤدي أمانة الاتحاد الدولي** دوراً رئيسياً ومتعدد الوظائف في تنسيق الدعم الفعّال لتنمية الجمعيات الوطنية. ويشمل ذلك دعم الجمعية الوطنية ومرافقتها من أجل تحقيق تنميتها بنفسها، فضلاً عن تمكينها من التنسيق مع شركائها، بإسداء المشورة إليهم بشأن التعاون الناجح على تنمية الجمعية الوطنية، وتحديد الثغرات التي تعترى زيادة الشراكات أو الدعم، وتحديد شركاء جدد، وتفادي الازدواج وتحقيق وفورات الحجم. وعلى مستوى أعلى، يمكن أن تحدد الأمانة أيضاً مجالات على نطاق الشبكة الموزعة تتطلب مزيداً من الاستثمار والتنسيق لزيادة الكفاءة والأثر، والبحث عن شركاء آخرين لتقديم الدعم في مجالات جديدة، ومرافقة أي شركاء جدد في تعاونهم مع الجمعيات الوطنية، وتمثيل الاتحاد الدولي مع الجهات الفاعلة العالمية المتعددة الأطراف. وستقوم أمانة الاتحاد الدولي بنشر وإعداد أدوات وأساليب من أجل التعاون الفعّال عند الحاجة. وأخيراً، يجب على أمانة الاتحاد الدولي أن تحرص على أن يكون دعمها الفني للجمعيات الوطنية متماسكاً ومتسقاً مع أهداف تنميتها في الأجل الطويل

الالتزام ٤ ضمان الجودة والتعلم



يكون التعاون أو نشاط تنمية الجمعية الوطنية، المخطط له تخطيطاً جيداً، مفيداً لجميع الجهات الفاعلة المشاركة في العملية، وينطوي التعلم المنبثق من ذلك على إمكان إحداث تحول يعود بالنفع على جميع الأطراف. ولذلك ينص الميثاق على أن تخضع جميع جوانب التعاون على تنمية الجمعية الوطنية والدعم المقدم لخطة تنمية الجمعية الوطنية لرصد مشترك وتُستعرض لتقييم نجاحها والتعلم منها.

ولكي يكون دعم تنمية الجمعية الوطنية فعالاً، لا بد أن يكون ذا جودة مناسبة لتلبية توقعات واحتياجات الجمعية الوطنية التي طلبت تلقي هذا الدعم فضلاً عن الجهات المانحة. ولا يعني ذلك أن يستوفي الدعم أعلى المعايير فحسب، بل يعني أيضاً أنه ينبغي أن يكون من النوع السليم. ويُقصد من ذلك تفادي استخدام مخطط ('النسخ واللصق') أو اتباع الأسلوب التنازلي، وافترض كون أسلوب معين من العمل أو الخبرة أو المعرفة هو الأفضل لجميع الحالات.

ويعني ذلك أيضاً ضرورة مراعاة الشركاء، عند العمل معاً، لعلاقات القوة والعوامل الثقافية، وإدراك الاختلافات ضمن الثقافات التنظيمية، ومراعاة الحاجة إلى التعاطف والاحترام إلى جانب المهارات والكفاءات بغرض الحد من مخاطر المساس بالمحتوى الفني.



■ ستقوم كل الجمعيات الوطنية باستخلاص وتقاسم الدروس عن تنميتها، والاستثمار في المشاركة في استحداث أساليب جديدة، مع الاعتراف بالفائدة الجماعية لتقاسم الدروس المستخلصة، وستعمل على استخلاص الدروس من أجل تنميتها المستمرة. وستلتزم بمراعاة الأسس السبعة كمبادئ توجيهية لدعم تنمية الجمعيات الوطنية (يرجى الاطلاع على المرفق). وعند العمل كشركاء، ستقوم الجمعيات الوطنية باستخلاص وتقاسم الدروس المتعلقة بدعم تنميتها. وستسهم هذه الدروس المستخلصة في تحسين أساليب تنمية الجمعيات الوطنية بشكل عام.

■ ستدعم أمانة الاتحاد الدولي الجمعيات الوطنية لاستخلاص الدروس من تنميتها، من خلال آليات داخلية للاستعراض وتلقي التعقيبات.

وستتولى أمانة الاتحاد الدولي تيسير تقاسم المعارف^٩، واستخلاص الدروس من الأفكار الجديدة والأساليب وجوانب الفشل والنجاح، وإرشاد الأساليب المستقبلية، فضلاً عن الأسلوب الشامل لتنمية الجمعيات الوطنية على نطاق الاتحاد الدولي من أجل تحسين سبل تحقيق التنمية والتأثير الأطول أجلاً لشبكة الاتحاد الدولي في إطار استراتيجية العقد ٢٠٣٠.

وسيواصل الاتحاد الدولي تنسيق البحوث المتعلقة بأساليب تنمية الجمعيات الوطنية أو الإسهام فيها، وإنشاء جماعات الممارسين لتبادل الدروس المستخلصة، فضلاً عن العمل مع الجهات الفاعلة الأخرى بشأن التغيير التنظيمي خارج النظام الإيكولوجي للصليب الأحمر والهلال الأحمر.

وستقوم أمانة الاتحاد الدولي، بالتعاون مع شركاء من الحركة، بدور الناقل العالمي للمعرفة، وتسخير الدروس المستخلصة الناشئة كمصدر لضمان الجودة، والحرص على وضع المعايير عند الاقتضاء، وتعزيز المشاركة التدريجية في إنشاء نظام لقياس مدى النجاح على نطاق الحركة بشأن تنمية الجمعيات الوطنية.

وستقوم أمانة الاتحاد الدولي، مع شركاء من الحركة، بتطوير أدوات مناسبة مثل منبر تقاسم الدروس المستخلصة من أجل الجمعيات الوطنية، والمشاركة في وضع الأساليب وتيسير دعم الأقران والمساهمة في ترسيخ دعم تنمية الجمعيات الوطنية بشكل عام.

٩. يشار إلى 'استعراض اللامركزية في أمانة الاتحاد الدولي' الذي نشرته أكستشر في عام ٢٠١٣: 'يوصي الاستعراض بأنه من الأساسي أن تصبح الأمانة منظمة لنقل المعرفة. وينبغي لها أن تيسر تبادل المعارف على الصعيد العالمي باستخدام مراكز الخبرة القائمة لدى جمعياتها الأعضاء والمنظمات المهنية المتخصصة بالفعل في مجالات فنية متعددة ...' (يمكن الحصول عليه من أمانة الاتحاد الدولي بناء على الطلب)



توفير الموارد لدعم تنمية الجمعيات الوطنية



بغية الوفاء بالالتزامات الأربعة، يدعو الميثاق جميع الجمعيات الوطنية والشركاء إلى الاستثمار الجماعي في شبكتنا العالمية من الجهات الفاعلة المحلية القوية. ويتطلب ذلك التزاماً طويلاً الأجل؛ وتنسيق الموارد وتجميعها؛ واتباع أساليب مبتكرة للتمويل.

الالتزام الطويل الأجل

تتطلب تنمية الجمعيات الوطنية اتباع نهج نُظمي يُعتبر الخدمات والتطوع والقوة التنظيمية جزءاً من منظومة واحدة تتطلب بدورها التزاماً طويلاً الأجل. ويستجيب ذلك لتغيير الأسلوب، حيث يُطلب من الجمعيات الوطنية أن تصبح منظمات أكثر تأقلاً، قادرة على التكيف مع بيئتها المتغيرة. وتسليماً بذلك، فقد اتفق الاتحاد الدولي واللجنة الدولية للصليب الأحمر على القيام مشتركين بإنشاء تحالف الاستثمار في الجمعيات الوطنية الذي يوفر أموالاً كبيرة على مدى سنوات متعددة للجمعية الوطنية؛ وهذا هو أيضاً الأسلوب الذي يشكل بالفعل معالم الدعم المتبادل بين بعض الجمعيات الوطنية.

وتقع على عاتق الجمعية الوطنية والجمعيات الوطنية الأخرى والاتحاد الدولي مسؤولية دعوة حكوماتها والجهات المانحة دعوة حثيثة إلى توفير الموارد اللازمة لدعم طويل الأجل ويمكن التنبؤ به.

وتُدعى الحكومات المانحة إلى الاعتراف بميزة وتأثير هذا الالتزام طويل الأجل الذي يمكن التنبؤ به من أجل دعم تنمية الجمعيات الوطنية باعتباره طريقة لتفعيل التزامها بمبادرة الصفقة الكبرى وأهداف التنمية المستدامة؛ وينبغي أن يعترف الشركاء المانحون من القطاع الخاص بأهمية الاستثمار في شبكة عالمية من الجهات الفاعلة المحلية القوية.

ويدعو الميثاق جميع شركاء الجمعية الوطنية إلى الالتزام بخطط وميزانيات متعددة السنوات استناداً إلى الأولويات التي تحددها الجمعية الوطنية التي يشتركون معها.

تنسيق الموارد وتجميعها

يلتزم الميثاق بتقديم دعم متناسق وفَعَّال لتنمية الجمعيات الوطنية، بفضل تنسيق الموارد وتجميعها. وينطوي هذا الأسلوب على تجميع الموارد في إطار الآليات القائمة المتعددة الأطراف مثل الصناديق (مثل صندوق تحالف الاستثمار في الجمعيات الوطنية) حيث تُجمَع الموارد وتتاح للجمعيات الوطنية رهناً بالموافقة على ترشيحها؛ ودعم التمويل الثنائي، حيث تقدم جمعية وطنية أو شريك خارجي التمويل لجمعية أخرى؛ وتجميع الأموال من شريكين ثنائيين أو أكثر مجتمعين؛ وتقديم الدعم التمويلي للجمعية الوطنية من خلال عملية الاتحاد الدولي السنوية للتخطيط والميزانية.

ويدعو الميثاق جميع شركاء الجمعية الوطنية إلى تحديد أولويات خيارات تجميع الأموال والعمل على تقليص الازدواج في تخصيص الموارد، إن لم يكن على تفاديه من الناحية المثالية. وينبغي قدر الإمكان ألا تكون الأموال المتاحة مشروطة، بل أن تكون مرتبطة بتحقيق أثر معين في الأجلين المتوسط والبعيد. وعلاوة على ذلك، فإن الميثاق يدعو جميع الشركاء إلى القيام، عند الاقتضاء، بدور في آليات التنسيق على الصعيد القطري^{١٠}.

^{١٠} يجري إعداد هذه الآليات على الصعيد القطري. وكمثال على ذلك، أعدت حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر مبادرة تعزيز التنسيق والتعاون بين مكونات الحركة من أجل عمل مكونات الحركة معاً على تحقيق الأهداف المشتركة للحركة (مجلس المندوبين لعام ٢٠١٣، يمكن الوصول إليه عبر الرابط <http://preprod.rcrcconference.org/wp-content/uploads/2015/03/2013-Council-of-Delegates-resolution-booklet-AR.pdf>).

اعتماد أساليب مبتكرة للتمويل

ظلت موارد دعم تنمية الجمعيات الوطنية تأتي أساساً من المصادر التقليدية (الجمعيات الوطنية الأخرى والحكومات والاتحاد الدولي واللجنة الدولية للصليب الأحمر)، لكن هناك فرصاً لاتباع أساليب مبتكرة لتمويل ذلك الدعم. وتشمل هذه الأساليب سندات التأثير والتمويل الجماعي والتحويلات وصناديق التضامن. وتشمل المبادرات الأخرى التي يجب زيادة النظر فيها تخصيص نسبة مئوية ثابتة من الميزانية لتنمية الجمعيات الوطنية من أجل دعم تمويل الأولويات الثلاث (التطوع؛ والاستدامة المالية للجمعيات الوطنية؛ والنزاهة والمساءلة).

ويدعو الميثاق الشركاء إلى تقاسم الدروس المستخلصة من اتباع أساليب مبتكرة لتمويل دعم تنمية الجمعيات الوطنية، وتوحيد جهودهم لتوسيع نطاق تطبيق تلك الأساليب بغية تقديم دعم فعال في هذا المجال.

دعوة إلى الشركاء

يدعو الميثاق جميع الشركاء إلى الالتزام بتقديم دعم مالي مستدام، وغير مشروط بقدر الإمكان، لتنمية الجمعيات الوطنية بهدف استخلاص فوائد اجتماعية في الأجل الطويل. ويدعو الشركاء إلى تنسيق الموارد وتجميعها حيثما كان ذلك ممكناً ومناسباً. ويدعو الشركاء إلى توحيد جهودهم لاستنباط أساليب مبتكرة لتمويل دعم تنمية الجمعيات الوطنية. ويدعو الشركاء إلى دعم استحداث الأدوات اللازمة لضمان التطابق واستخلاص الدروس، وتطوير الآليات اللازمة لضمان المساءلة الجماعية وقياس تأثير الدعم.

تنفيذ ميثاق تنمية الجمعيات الوطنية ورفع تقارير عن التنفيذ

تضمن قيادات الجمعيات الوطنية وأمانة الاتحاد الدولي تنفيذ ميثاق تنمية الجمعيات الوطنية. ويُنتظر من الجمعيات الوطنية أن تطابق ممارساتها الحالية مع ميثاق تنمية الجمعيات الوطنية.

وسيرفع مجلس إدارة الاتحاد الدولي تقارير منتظمة عن تنفيذ هذا الميثاق إلى الجمعية العامة. وستتولى أمانة الاتحاد الدولي وضع الآليات والأدوات اللازمة لرصد تنفيذ هذا الميثاق.

المرفق

الأسس السبعة لدعم تنمية الجمعيات الوطنية

تستند الأسس التالية إلى أطر سياسات الاتحاد الدولي والحركة واستُنبتت منها، وترسي مجتمعة المبادئ التوجيهية التي تستوجب من الجمعيات الوطنية وشركائها احترامها وتوجه عمل الشركاء من خارج الحركة عند العمل على دعم تنمية الجمعيات الوطنية. وقد أقر مجلس إدارة الاتحاد الدولي هذه الأسس.

التطوع والعضوية

ينبغي أن يُصمَّم دعم تنمية الجمعيات الوطنية ويُنفَّذ على نحو يحترم ويدعم مبدأ الخدمة التطوعية الذي تركز عليه كل جمعية وطنية.

المسؤولية

تقع على عاتق كل جمعية وطنية مسؤولية ضمان تنميتها.

أولوية التنمية المستمرة

يجب أن تسعى كل جمعية وطنية - بصفتها هيئة مساعدة لسلطات بلدها - إلى النهوض المتواصل بجدوى خدماتها وجودتها ونطاقها واستدامتها، لكي تتكيف على أفضل وجه مع الاحتياجات المتغيرة للأشخاص الذين تقدم خدماتها إليهم، وتفي بالولاية الإنسانية الملقاة على عاتق حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر بما يتماشى مع المبادئ الأساسية ألا وهي الإنسانية وعدم التحيز والحياد والاستقلال والخدمة التطوعية والوحدة العالمية.

النزاهة والمساءلة

يجب على الجمعيات الوطنية، التي بُنيت على أساس قانوني وتنظيمي متين، أن تتحلى في جميع الأوقات بالنزاهة والمساءلة. فهي مسؤولة أمام الأشخاص الذين تقدم خدماتها إليهم وأمام أعضائها والجمعيات الوطنية الأخرى والحركة برمتها.

الشراكة

يجب الاعتراف بمسؤولية الجمعية الوطنية التي تتلقى الدعم لتنميتها، عن قيادة علاقات الشراكة وتنسيقها. ويجب أن تقوم هذه العلاقات بالمساءلة المتبادلة على احترام كل جهة كفاءات الجهات الأخرى.

التطابق

لتحقيق أفضل النتائج من الدعم الذي يقدمه جميع الشركاء لتنمية الجمعيات الوطنية، لا بد من أن يكون مطابقا للولاية الإنسانية للجمعية الوطنية وأولوياتها التي تحددها الاحتياجات الإنسانية.

الاستدامة

ينبغي أن يسهم دعم تنمية الجمعيات الوطنية في استدامة قدرات الجمعية الوطنية وخدماتها ما دامت هناك حاجة إليها.

الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر هو أهم شبكة إنسانية في العالم تضم ١٩٢ جمعية وطنية من جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر وحوالي ١٤ مليون متطوع حاضرين في المجتمعات المحلية قبل وقوع الأزمات أو الكوارث وخلالها وبعدها. إننا نعمل في مناطق العالم التي يصعب الوصول إليها وأشدها تعقيدا حيث نقاذ أرواح الناس ونشجع صون الكرامة البشرية. إننا نساعد المجتمعات المحلية على أن تصبح أماكن أقوى وأكثر قدرة على الصمود حيث يمكن للناس أن يحيوا حياة سائلة وصحية وحيث تتاح لهم فرص الازدهار.



تابعونا من خلال:

ifrc.org | twitter.com/ifrc | facebook.com/ifrc | instagram.com/ifrc | youtube.com/ifrc